نظريات التنمية المستدامة

اولاً- النظريات الداعية للأولوية البيئية:

يشير بعض العلماء الى ان المحيط الحيوي هو الذي يحتاج لان يكون مستداماً، وهم يبحثون عن حماية التنوع الحيوي والوراثي، والمسائل الأكثر تطوراً تتساءل حول ما اذا كان النمو مطلوباً من وجهة النظر البيئية، وبشير بعض العلماء الى ان عدم النمو لا يشكل حلاً ملائماً، ويمكن لبعض النمو ان يساعد على منع التدهور البيئي، لذا فهو امر مطلوب مثل التقنيات النظيفة مثل الطاقة الشمسية وأجهزة الخالية من CFC ولكن يجب تجنب التقنيات والنمو الذي يضر بالبيئة، ويثيرون الى ان علماء الاقتصاد بحاجة للمزيد من الاهتمام بالنواحي البيئية والأخلاقية ومن بين هذه النظريات.

١- نظرية حقوق الكائنات غير الإنسانية.

تفترض هذه النظرية اولوية الطبيعة على الانسان وقام الدوليوبولد وبعض الحركات الانجلوساكسونية بترويج هذا المبدأ وجعلة أكثر شعبية في الولايات المتحدة وألمانيا. وترفض هذه النظرية ايه تدخل او مشاركة للإنسان في تسيير الأنظمة الطبيعية ومن هنا يستوحون فكرة احترام حقوق الكائنات غير البشرية التي يتم الاستحواذ عليها عن طريق إيقاف كل هيمنة بشرية للطبيعة لذا كل استغلال للطبيعة يجب التنديد به.

٢- النظرية المتشائمة.

في عام ١٧٩٨ نشر **توماس مالتس Thomas Malthus** مقالة المشهور حول مبادئه عن السكان، حيث أعلن رفضه للنظريات المتفائلة حول النمو الاقتصادي التي تبناها بعض الفلاسفة في عصره مثل الفلاسفة الفرنسيون ومنهم نيكولاس دي كوندورسيه ، والذين كانوا يعتقدون ان العقل البشري والتطور التكنولوجي سوف يقومون بحل كل المشاكل والعقبات الاقتصادية التي تواجه النمو الاقتصادي في المستقبل وعلى العكس فقد كان توماس مالتس يرى ان الجنس البشري اذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل ستواجه مشاكل حدود الموارد الطبيعية الناضبة، وان هذا سوف يؤدي الى بؤس ومجاعات وثبات في معدلات الأجور، حيث يرى مالتس ان التطور التكنولوجي يمكن ان يؤدي الى زيادة قصيرة الاجل في عمل الموارد الطبيعة المحدودة.

٣- النظرية المتفائلة:

من الاقتصاديين الكلاسيك من هم اقل تشاؤماً، وعلى سبيل المثال **جون ستورات ميل John Stuart Mill** الذي رأى انه في حين ان الموارد الطبيعية المحدودة او الناضبة يمكن ان تمثل قيداً على زيادة الانتاج في المستقبل، فان تلك الحدود لم يتوصل اليها بعد، ولن تصل اليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات القائمة.

وقد استند ستيوارت ميل في مبادئه على التنمية المستقبلية في قطاع الزراعة وعلى دور المؤسسات الاجتماعية في رفع معدلات الرفاهة الاقتصادي وكلها عوامل تؤدي كما كان يعقد ميل الى خفض معدلات نمو السكان.

٤- نظرية النضج.

كان أ. **هانسن A. Hansen** هو المدافع الرئيسي عنها وبقيت سائدة فترة من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية.

لن يكون التقدم الاقتصادي على المدى الطويل في راي أنصار نظريات الركود الا ناراً من القش سريعة الانطفاء ولقد كان من حسن حظ الإنسانية انها وضعت يدها في القرن السابع عشر على نوع من اكتشافات التقدم الاقتصادي (البخار، الكهرباء...) غذت بصورة مستمرة الالة وتزايد السكان في الوقت ذاته مع استنزاف هذين المنبعين للتقدم يجب على الإنسانية ان ترضي برؤية التباطؤ في وتيرة تقدمها، وان تدخل في فترة ركود نسبي، وعندما يصبح اقتصاد ما غير قادر على تمثيل حصته من الابداع بالوتيرة ذاتها فانه سيصل لا محالة الى حالة النضوج.

٥- نظرية الحالة الثابتة المستقرة.

في الستينات بزر مصطلح **"الحد المطلق"** من جديد ولكن بزعامة الديموغرافيين والطاقويين، هذه المرة حيث قامت مجموعة من العلماء على التأكيد ان النمو الاقتصادي البطيء او حتى إيقافه هو السبيل الوحيد لتثبيت واستقرار النشاطات البشرية بصفة مستديمة.

ان الغرض من ذلك هو تحقيق الاستقرار لحد ذاته وليس الخضوع لنهاية محتومة. وقد عرف هذا التيار صدى ورواجاً كبيرين عام ١٩٧٠.

لكن في المقابل واجه العديد من الانتقادات على اعتبار انه يتنكر كلية للحاجات الحالية للبشرية وفرضه خيارات اقل ديمقراطية.

ثانياً- النظريات الداعية الى الأولوية الاقتصادية:

من اجل القاء الضوء على التنمية المستدامة من وجهة النظر الاقتصادية، من المهم ان نميزها عن المفاهيم الأخرى ذات العلاقة: النمو الاقتصادي – النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية.

- **النمو الاقتصادي:** هو زيادة حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الوقت.
- **التنمية الاقتصادية:** هي مفهوم أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي فهي تضم مفاهيم التنمية: -
  - ❖ تحسين نوعية حياة السكان، وتصبح زيادة الدخل العامل الأساسي.
  - ❖ تحسين المهارات والمعرفة والامكانيات والخيارات.
  - ❖ تحسين الحقوق المدنية والحريات.

وهذا التعريف لا يضمن الأفكار المتعلقة بالاستدامة البيئية، وقد لفت علماء الاقتصاد البيئي اهتمام علماء الاقتصاد التقليديين الى الأفكار المتعلقة بتعريف النمو بعدة طرق تتضمن قيمة الأصول البيئية والمحافظة عليها وسنتعرض لأشهر النظريات في هذا المجال.

١- نظرية تعديل السوق.

ترى النظرية الاقتصادية الليبرالية ان كل الظواهر التي لا يمكن التعبير عنها بشكل نقدي في السوق تكون مهملة في النظام الاقتصادي.

من هذا المنطلق عوملت النفايات وكذلك الموارد الطبيعية التي كان ينظر اليها على انها موارد متاحة ومتوفرة بصورة غير محدودة. فالإنتاج عبارة عن تحويل للموارد الطبيعية الى سلع اقتصادية ونفايات كذلك فان الاستهلاك لا يعني فقط استخدام تلك السلع ولكن ايضاً تحولها الى نفايات، ولما تم التعامل مع النفايات على انها ظاهرة غير نقدية كانت النتيجة اخطاء فادحة في تسيير النظام الاقتصادي.

٢- نظرية الموارد الناضبة.

قام الاقتصادي **هارولد هوتلينغ** بشر دراسته حول "اقتصاديات الموارد الناضبة" في عام ١٩٣١، وفي هذه الدراسة قام هوتلينغ ببناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة وتعظيم الاستفادة منها على المدى الطويل. حيث انه اول من أشار الى خصائص الموارد الناضبة وصرورة اخذها في الاعتبار عند تحديد سعر المورد الناضب.

وتستند نظرية الموارد الناضبة والتي صاغها هوتلينغ الى فرض أساسي ان ملاك المورد الناضب هم يهدفون الى تعظيم الثروة يحاولون انتاج المورد بطريقة تعظيم قيمته الحالية، ولتحقيق ذلك لابد وان تكون القيمة الحالية للعائد الصافي لوحدة المورد الناضب واحدة في كل الفترات، والا سيكون من مصلحة المنتجين تحويل انتاجهم من فترة الى أخرى.

٣- نظرية القيمة الاقتصادية الكلية.

جرت العادة ان المناهج الموجهة لإعطاء قيمة للبيئة تتم بتقدير الاضرار باستعمال طرق تقييم مالي للأثار الظاهرة حيث يتم ملاحظة التغيرات الفيزيقية لوضعية المناطق الطبيعية ثم التأثيرات والخسائر المنجزة عنها، مثلاً يحسب الاقتصاديون كلفة انخفاض مردودية المزروعات المرتبطة بتدهور العناصر المغذية في الأرضي وذلك بسبب عوامل انجراف التربة، تبدو هذه المقاربة محدودة ومختزلة نظراً لطابعها النفعي.

٤- نظرية النمو الداخلي.

خلال نهاية العقد الثامن وبدايات العقد التاسع من القرن العشرين تغيرت نظريات النمو الاقتصادي بصفة عامة وتحولت الى ما يسمى نظريات النمو الداخلي حيث اكدت الدراسات فشل النظريات التي تتجاهل دور التطور التكنولوجي في التغلب ولو بشكل نسبي على مشكلة ندرة الموارد الطبيعية.

ومن ثم رات نظرية النمو الداخلي بضرورة ادخال دور التطور التكنولوجي في النمو الاقتصادي بصفة عامة، واعتمدت في ذلك على دور الحكومات في الاستثمار في مجال البحث والتطوير والتعليم اتجاه المؤسسات الاقتصادية لدعم الابداعات والاختراعات التي تؤدي بدورها الى دفع معدلات التطور التكنولوجي.

ثالثاً- النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية:

حاول علماء الاجتماع في انطلاقاتهم دمج الطبيعة البشرية، ميول التنظيم الاجتماعي من اجل تحضير المعادلات لتحقيق التنمية المستدامة بالنسبة لهم يجب الاخذ بعين الاعتبار على الأقل العوامل الاجتماعية في مراحل التنمية وتخصيص البرامج والمشاريع المختلفة، هذه النظرة تأخذ في الحسبان سياسة تحليل المشاريع والنمو الديموغرافي وكذلك يجب الاهتمام بالفقر وانعدام المساواة في ملكية الأراضي، الحروب، الكوارث الطبيعية، السياسات الاقتصادية، غياب الحرية في مختلف المستويات، ويجب اخذ هذه العوامل مجتمعة وعلى حد السواء.

وفي الاتي نتناول اهم النظريات التي تناولت عدم العدالة في توزيع الموارد.

١- نظرية التنمية الدائرية المتراكمة.

وضع هذه النظرية الاقتصادي السويدي **جونر ميردال Goner Myrdal** تقوم فكرتها على ان التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة ولإقليمها، حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية الى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز والذي تمثله عادة المناطق الحضرية او المدن والهامش والذي تمثله الأرياف، ويحدد ذلك من خلال نوعين من العمليات والتأثيرات المتبادلة وهي: -

أ- الاثار الخلفية السالبة.

وهذا النوع من العمليات ينشط في مناطق الأرياف والهوامش وتتمثل في هجرة منتقاة للأيدي العاملة وكذلك راس المال والبضائع من المناطق الريفية الى المدينة او المركز والسبب في هذه الهجرة يرتبط بوجود عوامل جذب في المركز وعوامل طرد في الهامش.

ب- الاثار الانتشارية الموجبة.

وهي عمليات تنشط في مناطق المركز بتجاه الهوامش او الأطراف، وتتزايد في الغالب مع نشاط الاثار الخلفية السالبة في الهوامش فمثلاً يزداد الطلب في المركز على المنتجات الزراعية والمواد الأولية التي تنتج في الريف، ولكي يتم اشباع حاجات المركز المتزايدة من هذه المواد يتم تصدير تقنيات زراعية جديدة الى الأرياف تساعد في زيادة وتطوير وتحسين الإنتاج الزراعي.

٢- نظرية الاستقطاب العكسي.

صاحب هذه النظرية هو **ريكاردسون** الذي يرى ان الاثار الانتشارية تحصل من المركز باتجاه الهوامش بشكل الي او اوتوماتيكي ودون الحاجة لتدخل الحكومة كما يرى ميردال ، والفرصة الأساسية لهذه النظرية تقول بان عملية التنمية الإقليمية في الدول النامية تمر في مرحلتين الأولى استقطابية، وتستمر حتى تصل التنمية الى **نقطة معينة اطلق عليها اسم نقطة التحول او الانقلاب الاستقطابي**، حيث تبدا المرحلة الثانية بعد هذه النقطة مباشرة وتتمثل في حصول لا مركزية بين الأقاليم وداخل كل إقليم، وقد حاول ريكاردسون ان يلخص نظريته في ثلاث مراحل رئيسية هي : -

أ- **مرحلة التحضير (الاستقطاب).**
ب- **مرحلة اللامركزية داخل إقليم المركز.**
ت- **مرحلة اللامركزية الإقليمية.**

٣- نظرية القلب والأطراف.

وضعها **فريدمان Friedman** الذي يرى ان النظام الجغرافي في الدول النامية يتكون من نظامين فرعين هما:

- القلب وهو المنطقة الحضرية الرئيسة وقطب او مركز النمو.
- الاطراف وهي مناطق الظهير او مناطق الهوامش.

والعلاقة القائمة بين هذين النظامين الفرعيين هي علاقة تبعية، حيث تتبع الهوامش للمركز، وقد حاول فريدمان من خلال نظريته هذه ان يفسر عملية التنظيم المكاني من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين التركيب المكاني من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، **ولتوضيح ذلك طور نموذجاً من أربع مراحل هي: -**

أ- **مرحلة النمط المكاني المستقل، وتمتاز هذه المرحلة بوجود العديد من المدن او المراكز المبعثرة والمنعزلة عن بعضها.**
ب- **مرحلة القلب او المركز الوحيد على المستوى الوطني حيث تظهر في هذه المرحلة احدى المدن الكبرى مركزاً او قطباً رئيساً على مستوى الدولة تحيط به هوامش تابعة له.**

ت- مرحلة المراكز الفرعية، وفي هذه الحالة يظهر عدد من المراكز الفرعية في مناطق الهوامش او الأطراف التابعة للقطب التنموي.

ث- مرحلة الهرمية، حيث تؤدي العلاقة بين اطرافه او هوامشه الى تحسين أحوال الهوامش وتقليل الفوارق الإقليمية بينهما مما يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي على المستوى الوطني.

٤- نظرية النظام العالمي

يقول أصحاب نظرية النظام العالمي ان الازدهار النسبي الذي تنعم به القلب يقوم على بؤس الكثرة، وبعبارة عاطفية هم يدعون بان على الكثرة الغالبة فيما يدعوه العالم الثالث ان يعانون بحيث نتمكن نحن في الغرب من ان تبقى متمتعين بمستويات معيشتنا المتميزة. وهكذا نرى ان بنية النظام العالمي المقبولة وفق منطق الرأسمالية العالمية تقتضي بان تكون الحياة الرغيدة للقلة على حساب شقاء الكثرة، وأصحاب نظرية النظام العالمي هنا يرددون أفكار كارل ماركس الذي ادعى بان تكدس الثروة في أحد القطبين هو لهذا السبب تكديس في الوقت نفسه للشقاء وعذاب الكدح والرق والجهل والقسوة في القطب الاخر.

دور المنظمات والمؤسسات المالية الدولية في تحقيق التنمية المستدامة:

أدى الاعتراف بضرورة حماية البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة عن طريق اليات دولية اثناء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الى تدعيم التعاون الدولي بين مختلف الدول من خلال المنظمات الدولية وتفعيل دورها على الساحة الدولية والإقليمية.

وتعلب المنظمات والمؤسسات المالية الدولية دور رئيسي في تحقيق وتطوير مبدأ التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، ولا سيما ما تساهم به المؤسسات المالية الدولية من خلال المساعدات التي تمنحها المشاريع الائتمانية، الامر الذي جعل هذه المؤسسات تستجيب لإلحاح الاجماع الدولي على التنمية المستدامة.

١- التنمية المستدامة في إطار منظمة الأمم المتحدة

اولاً: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE)

أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إثر مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة المنعقد في جوان ١٩٧٢ كجهاز ثانوي مختص بشؤون البيئة من اجل حماية وتحسين البيئة للأجيال الحاضرة والقادمة.

مهمته تشجيع النشاطات التي تخدم البيئة، وتطبيق برنامج العمل المحدد في ندوة ستوكهولم، ولعب **برنامج الامم المتحدة للبيئة** دور كبير من خلال عدة قضايا هامة كـ **بروتكول كيوتو للاحتباس الحراري واتفاقية بال حول حركة النفايات السامة ودورة الفعال في عقد ندوة التنوع البيولوجي.**

ومن اهم أدوات سير عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **المخطط المتوسط المدى بشأن البيئة**، وهو عبارة عن مخطط عمل لفترة ٦ سنوات ويشمل جميع الأنشطة المتعلقة بالبيئة والتنمية وإيجاد الحلول للمشاكل المطروحة.

ثانياً: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUD)

يعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية، جهاز مختص بالمساعدة المتعددة الأطراف والتعاون في مجال التنمية، وفيما يتعلق بالبيئة فان جميع أعماله تقوم على مبدأ انه لا وجود لحماية حقيقية للبيئة دون تنمية مستدامة.

من هذا المنطلق قام بوضع برنامج التنمية المستدامة سنة ١٩٩٠ يعرف باسم **"شبكة التنمية المستدامة"**، بهدف اعلان أصحاب القرار بالاستراتيجيات والبرامج الإنمائية، كما اعد أيضا برنامج الأمم المتحدة للتنمية في بداية عام ١٩٩١، برنامج جديد بنفس تسمية البرنامج الأول قصد الحصول على المعلومات والتكنولوجيا الملائمة للدول النامية.

وفي سنة ١٩٩٢ قام بتمويل ما يزيد عن ٦٣٠ مشروع ذو صلة بالبيئة، بتكلفة تقدر بحوالي ٧٠٠ مليون دولار امريكي، كما قدم دعمة التقني للمنظمات غير الحكومية من اجل تمكينها من المشاركة في مؤتمر ريو دي جانيرو.

ثالثاً: المركز العالمي للأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية(CNUEH)

يعنبر المركز العالمي للأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية جهاز اممي تم انشائه **بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٧٨ بموجب القرار ٣٢ / ١٦٢ للجمعية العامة للأمم المتحدة ومقره نيروبي (كينيا)**، وقد اعد هذا المركز بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك العالمي في اوت ١٩٩٠ برنامج المدن المستديمة، والمسمى كذلك **ببرنامج العمران المستديم**، بغية منح السلطات البلدية صلاحيات أوسع في مجال تخطيط وإدارة البيئة، كما يلم البرنامج بالتوجيهات البيئية في تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية والتي تم نشرها بالاشتراك بين المركز وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة سنه ١٩٨٧.

رابعاً لجنة التنمية المستديمة (CDD)

تعتبر لجنة التنمية المستدامة من النتائج الملموسة لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية من اجل إقامة شراكة عالمية جديدة من الشمال الى الجنوب بشأن التنمية المستدامة، **وقد تم انشائها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٧ / ١٩١ بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٩٢ وهي جهاز ثانوي تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي**، ويشرف على جميع الأنشطة ذات الصلة بالتكامل بين الأهداف البيئية والإنمائية داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢- دور المؤسسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة:

اولاً البنك الدولي (العالمي):

ترجع أهمية دور البنك الدولي كمؤسسة مالية الى انه أكثر المنظمات المالية قوة، ومن حيث التأثير المباشر على سياسات الموارد البيئية، فيقدم البنك أكثر من ١٧ مليون دولار سوياً من قروض **لقطاعات الزراعة والطاقة والنقل**، كما يعد مصدراً هاماً لدول المتخلفة في الحصول على النصيحة والإرشاد بشأن ساستها الاقتصادية التنموية.

كما عمل البنك على تمويل البرامج الملائمة مع التنمية المستدامة لمكافحة التلوث في **قطاعات الطاقة والصناعة**، وتنفيذ البرامج الموسعة لحفظ الأراضي

وحماية الغابات والتزويد بالمياه، ادارت النفايات والبحث، ويقدر غطائها من طرف البنك العالمي بمبلغ ١٠٠ مليار دولار في السنة الى نهاية التسعينات.

ثانياً: مرفق البيئة العالمي (FEM)

بناء على ما جاء في تقرير برانتلاند قرر بأنه "يجب العزم جدياً على انشاء برنامج او جهاز بنكي دولي خاص، مرتبط بالنبك العالمي"، وعلى المفاوضات المتعلقة بجدول اعمال القرن ٢١ فيما يخص الموارد المالية **وما قررته اتفاقيتي تغير المناخ والتنوع البيولوجي**، وما تضمنته مبادئ اعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لا سيما مبدأ البحث عن تحقيق التنمية المستدامة، اتفق ممثلو ما يزيد عن ٨٠ دولة مجتمعة في جنيف من ١٤ – ١٦ مارس ١٩٩٤ على تحويل مرفق البيئة العالمي الى اليه مالية دائمة تقدم المنح والأموال بشروط ميسرة الى البلدان النامية لفائدة البرامج التي تستهدف حماية البيئة العالمية، ويشترك في ادارته برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك العالمي.

ويهتم مرفق البيئة العالمي بمعالجة أربع مشكلات بيئية: تغير المناخ، التنوع البيولوجي، تلوث المياه الدولية، استنفاذ طبقة الأوزون.